

ترامب معلقا على تقرير كالamarد: نحتاج لأموال السعودية

مروان رجب

علق الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على النتائج التي توصلت إليه المقررة الأممية "أغنيس كالamarد" بشأن قضية اختيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" بأنه "لا حاجة لإجراء المزيد من التحقيقات في القضية بعد التحقيق فيها بشكل كبير"، لافتا إلى أن بلاده "تحتاج إلى أموال السعودية".

جاء ذلك في مقابلة لـ "ترامب" مع برنامج "Press the Meet" على محطة NBC الأمريكية، بعد أيام من الكشف عن التقرير الذي أعدته مقررة الأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وقال "ترامب": "إنهم (ال سعوديون) يشترون كميات هائلة من المعدات العسكرية بقيمة 150 مليار دولار.. نستخدمها بالمناسبة، نحن نستخدم هذه المعدات العسكرية".

وأضاف: "وخلالاً لما يجري به العمل في بلدان أخرى (لم يسمها) ليس لديها أموال وعليها أن ندعم كل شيء. لذا فإن المملكة العربية السعودية هي مشترٌ كبير لمنتجات أمريكا. هذا يعني شيئاً بالنسبة لي، إنها منتج كبير للوطن".

وسأل المذيع "تشوك تود" الرئيس الأمريكي: "هذا يجعلك تتغاضى عن بعض تصرفاتهم السيئة؟"، ليجيب "ترامب": "لا، أنا لا أحب التصرفات السيئة لأي شخص".

ولدى سؤاله إذا ما كان سيوافق على طلب الأمم المتحدة من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) التحقيق في مقتل "خاشقجي"، أجاب "ترامب" قائلاً: "أعتقد أنه تم التحقيق فيها (قضية مقتل خاشقجي) بشكل كبير".

وتابع: "لست مثل أحمق يقول: نحن لا نريد التعامل معهم (ال سعوديين). وبالمناسبة، إذا لم يتعمدوا علينا، فأنت تعلم ماذا يفعلون، سيشترون معدات رائعة من روسيا والصين رغم أننا نصنع أفضل المعدات في العالم". وأردف: "خذ أموالهم، خذ أموالهم (ال سعوديين)".

وذكر الرئيس الأمريكي أنه أجرى اتصالاً هاتفياً بـ "بن سلمان" حصل فيه على موافقة الأمير السعودي على دفع تكاليف الحرب ضد إيران، دون أن يناقش معه تقرير المحققة الأممية بشأن قضية "خاشقجي". وعن سبب تجاهله محتوى التقرير في اتصاله بولي العهد السعودي، قال "ترامب": "اتصلت لسبب واحد..

هناك عملية مكلفة للغاية.. لا نريد مجرد الذهاب فقط لحماية الشرق الأوسط وال سعودية دون الحصول على سداد التكاليف".

وقبل أيام قليلة، أكدت "أغنيس" وجود أدلة موثوقة تستوجب التحقيق مع مسؤولين كبار، بينهم ولد العهد السعودي "محمد بن سلمان"، في جريمة قتل "خاشقجي" داخل قنصلية بلاده في إسطنبول يوم 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

وأكدت المقررة الأممية أن "مقتل خاشقجي هو إعدام خارج نطاق القانون، تتحمل مسؤوليته الدولة السعودية"، ولفتت إلى أن المملكة في قتلها صحفياً "ارتكتب عملاً لا يتفق مع مبدأ أساسى من مبادئ الأمم المتحدة، ألا وهو حماية حرية التعبير".

وجاء تقرير "كامارد" في 101 صفحة عارضاً عشرات التوصيات، بعد تحقيق أجرته على مدى 6 أشهر، وأشارت خلاله إلى "الحساسية الشديدة" للنظر في المسؤولية الجنائية لـ "بن سلمان"، وكذلك مستشاره البارز "سعود القحطاني"، الذي لم توجه إليه أي تهمة.

المصدر | الخليج الجديد + الأناضول